

مقدمة

منذ نحو ثلاثين عامًا اشتكى الباحثون في علم العلاقات الدولية من عشوائية مباحث هذا العلم، وافتقادها للتناسق المنطقي فيما بين موضوعاتها، وهذا ما انعكس على الصناعة التأليفية في هذا المجال، فصرنا نرى كتبًا تحمل العنوان نفسه لكن معظم مباحثها مختلفة. «ويبدو هذا جليًّا في المؤلفات الأجنبية التي تعالج الأصول النظرية للعلاقات الدولية حيث يندر أن يتفق اثنان منها في ترتيب الموضوعات الواردة فيهما».(١)

هذه الشكوى التي بثّها الدكتور إسماعيل مقلّد قبل نحو ثلاثين عامًا يصحُّ لي اليوم أن أعيدها وأكررها. فالمشكلة التي واجهها عندما أراد تأليف كتابه في العلاقات الدولية هي ذات المشكلة التي واجهتني عند تأليفي هذا الكتاب. وهي عدمُ وجود معيار واضح يربط بين موضوعات علم العلاقات الدولية ويبرر وجودها وإخراج غيرها من هذا العلم. فلو سألنا: **عمَّا يتحدث علم العلاقات الدولية؟** فإننا لن نجد جوابًا واضحًا؛ لأن ثمة عشرات الكتب العربية والأجنبية تحمل عنوان «العلاقات الدولية» لكن حين تقرأ هذه الكتب تجدها تتفق على مبحث أو مبحثين وتختلف في البقية. بخلاف العلوم الأخرى التي نجدها منضبطة وممنهجة بصورة واضحة، كعلم الاقتصاد وعلم المنطق وعلم النحو وغير ذلك.

إذن ثمة إشكالية في تحديد موضوعات علم العلاقات الدولية وضبطها، وهذه الإشكالية هي التي دعتني لتأليف هذا الكتاب. ولتلافي هذه الإشكالية اقترحتُ تعريفًا لعلم العلاقات الدولية أحسبه تعريفًا جامعًا مانعًا، وبنيتُ جميع مباحث هذا الكتاب على هذا التعريف، حيث عرّفتُ علم العلاقات الدولية بأنه **العلم الذي يدرس مكوّنات المجتمع الدولي ذات التأثير السياسي**. وشرحتُ هذا التعريف وبيّنتُ مشمولاته ومحترزاته، فكل ما لا يصدق عليه هذا التعريف أخرجته من دائرة علم العلاقات الدولية. وترتّب على ذلك وجود المباحث التالية: اللاعبون الدوليون، والمدارس الدولية، والقانون الدولي، ومستويات التحليل الدولي، وإدارة الصراع الدولي، والأمم المتحدة، والنظريات الدولية، والتحليلات الدولية، والقضايا الدولية.

---

(١) مقلد، إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية** (الكويت، ذات السلاسل، ط٥، ١٩٨٧) ص٦.

هذا فيما يتعلق بموضوعات الكتاب، أما عن الأسلوب والمنهج فليس الغرض من هذا الكتاب إيراد السجالات الفكرية حول قضايا العلاقات الدولية، ولا قراءة العلم قراءةً نقديّة، وإنّما غرض هذا الكتاب أن يكون مقرَّرًا تدريسيًّا للطلاب.[1] لذلك كانت حاجة الطالب وقدراته الاستيعابية حاضرة أمامي في كل مراحل تأليف هذا الكتاب،

وقد ترتّب على ذلك ما يأتي:

أولاً: نحا هذا الكتاب منحى التيسير والتسهيل في ألفاظه، فالكتاب خالٍ في معظمه من التعقيد اللفظي أو التعقيد المتولّد من التراكيب اللغوية؛ لأنَّ الغرض الأول والأخير هو إيصال المعلومة للقارئ وليس استعراض العضلات العلمية.

ثانيًا: جاء الكتاب شموليًّا أكثر منه تفصيليًّا؛ لأنَّه مقدّمة في علم العلاقات الدولية ومدخلٌ لها. والشموليّة تجعل القارئ قادرًا على امتلاك تصوّر كلّي عن العلم، بخلاف الأسلوب التفصيلي الذي يساعد على الإحاطة الجزئية على حساب الإحاطة الكليّة.

ثالثًا: حاولتُ في هذا الكتاب أن أستهدف المعلومات بصورة مباشرة والابتعاد عن الأساليب الإنشائية التي تملأ كثيرًا من كتب العلاقات الدولية، كي لا يُرهق الطالبُ في البحث عن المعلومات التي قد تضيع في زِحام الألفاظ.

رابعًا: أعرضتُ عن أي مسألةٍ في علم العلاقات الدولية ترتبط بالذهن ولا ينبني عليها أثر عملي. واقتصرتُ فقط على المسائل التي يستفيد منها الطالب استفادة مباشرة وواضحة.

نتبّه كذلك إلى أن تقسيم بعض فصول هذا الكتاب اعتمد على التمييز بين ثلاثة مصطلحات:

- **المدارس الدولية**
- **النظريات الدولية**
- **التحليلات الدولية**

(١) لا سيما بعد تدريسي لمقرر العلاقات الدولية لمرحلة البكالوريوس ومقرر العلاقات الدولية في الإسلام على مستوى الماجستير.

فقد درجتْ أدبيّات العلاقات الدولية على إيراد الجميع بوصفها نظريّات دولية، فالواقعية، والليبرالية، والبنيوية، وصدام الحضارات، ونهاية التاريخ، والسلام الديمقراطي، والحكومة العالمية، كلُّ ذلك يعدُّ في رأيهم نظريَّاتٍ دولية. وهذا غيرُ دقيق؛ لأنه يجعل معنى النظرية غير واضح، أي أننا إذا جعلنا الواقعية نظريةً، وصدام الحضارات نظريةً، والسلام الديمقراطي نظريةً، فإننا لن نستطيع أن نعرّف النظرية؛ نظرًا لاختلاف مدلولها. فهل النظرية هي التحدث عما ينبغي أن يكون أو عما هو كائن أو عن مجموع الأمرين وأكثر؟[1]

وبناءً على ما سبق، فقد فرّقنا في هذا الكتاب بين هذه المصطلحات كما يلي:

- **النظرية الدولية**: هي التي تتحدث **عما ينبغي أن يكون** في الشأن الدولي. مثل نظرية السلام الديمقراطي، فهي تتحدث عما ينبغي أن يكون عليه الشأن الدولي وتقترح نشر الديمقراطية باعتبارها وسيلة لمنع الحروب.

- **التحليل الدولي**: وهو الذي يتحدث **عما هو كائن**. مثل صدام الحضارات، حيث إنها تتحدث عن وضع العالم الحالي وتشرح بنيته الحضارية وما يترتب على ذلك، لكنها لا تقدّم رؤية لما ينبغي أن يكون عليه العالم.

- **المدرسة الدولية**: وهي التي تتضمن النظرية الدولية والتحليل الدولي وأكثر من ذلك، مثل المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية. فهذه المدارس تتحدث عما هو كائن (التحليل)، ولها رؤية لما ينبغي أن يكون عليه الشأن الدولي (النظرية).

هذا هو التفريق المقترح بين هذه المصطلحات الثلاثة، وهو تفريقٌ يساعدنا على درء اللبس الناتج عن الخلط بينها. فعلى سبيل المثال حين يسأل الطالب: ما الفرق بين الليبرالية التي ندرسها في العلاقات الدولية والليبرالية التي يتحدث عنها جون لوك وجون ستيورات ميل؟

نقول له إن الليبرالية التي تحدث عنها جون لوك وجون ستيورات هي نظرية وليست مدرسة؛ لأنها تحدثت **عما ينبغي أن يكون** عليه حال المجتمع. أما الليبرالية المدروسة في أدبيات العلاقات الدولية فهي مدرسةٌ وليست نظريةً فقط؛ لأنها تشمل التحدث عما هو كائن وعما ينبغي أن يكون وغير ذلك.

تمكنًا من التفريق بين هذين الأمرين لأننا نفرّق بين النظرية والتحليل والمدرسة، لكن حين لا نفرّق بينها كيف يمكننا الإجابة على هكذا سؤال؟

---

(١) وهذا ما ورَّث لبسًا لدى الطلاب في التمييز بين مفاهيم المصطلحات الثلاثة، كما لاحظتُ ذلك كثيرًا عند تدريسي لمقرر العلاقات الدولية.

أخيرًا، أتوجه بالشكر والامتنان الخالصين للأستاذين:

د. ناجي صبري الحديثي، والأستاذ الدكتور عدنان هياجنة

على مساهمتهما في تحكيم هذا الكتاب تحكيمًا علميًّا. والحق أنَّ الكتاب كان سينقصه الكثير لو أنَّه خرج إلى حيّز الوجود دون الأخذ بالملاحظات القيِّمة التي تفضَّلا بها.

د. نايف بن نهار

الدوحة – قطر

١٥ أكتوبر ٢٠١٥.

n.alshamari@qu.edu.qa

